الميثاق
تأسست عام ١٩٨٢م

العدد (١٢٩٩)
الاربعاء ١شعبان ١٤٢٧هـ
الموافق ٣٠ اغسطس ٢٠٠٦م

رئيس التحرير
إسكندر الأصبحي

الميثاق . نت
موقع إخباري يمني يومياً على شبكة الإنترنت
البريد الالكتروني
contact@almethaq.net
www.almethaq.net

استخدام العلم الوطني ليس مخالفة انتخابية

■ نفى مصدر قانوني في المؤتمر الشعبي العام صحة ما أورده المحامي جمال الجعبي حول اعتبار استخدام العلم الوطني مع صورة مرشح المؤتمر مخالفة للقانون.

مؤكداً في تصريح لـ«المؤتمرنت»: أن ذلك فهم خاطئ تماماً للمادة (٦) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠م الخاص بالعلم الوطني والتي تنص على (كل من حمل أو عرض في المحال أو الاجتماعات العامة أو وزع أو عرض للبيع العلم الوطني بالمخالفة للمواصفات المنصوص عليها في المادة ١ وكل من استعمل العلم الوطني كعلامة تجارية أو كجزء منها أو بقصد الإعلان أو رفع علماً وطنياً ممزقاً أو في حالة غير لائقة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن خمسة آلاف ريال).

وأوضح المصدر أن مرشح المؤتمر للرئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح لم يستخدم العلم الوطني بالمخالفة للمواصفات في المادة (١) التي تبين مواصفات العلم، كما لم يتم استعماله كعلامة تجارية، أو كجزء منها، أو بقصد الإعلان للترويج لأي سلعة تجارية. مختتماً بالقول: وبالتالي فلا توجد أية مخالفة إلا في ذهن الجعبي.

وكان موقع (الصحوة نت) نشر مادة ذكر فيها (القانوني) المعارض جمال الجعبي أن استخدام المؤتمر الشعبي للعلم الوطني كخلفية لصور مرشحه للرئاسة يخالف نص المادة (٦) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠م.

يتباكون على القانون ويخرقونه صباح ومساء

خلطة الخمسه حائره .. هل تروج لأوهام الفوز في منافسه غير متكافئه بين مرشح يستند على رصيد عظيم من المنجزات الكبيره وآخر يتحسس طريقه على أرضيه خماسيه رخوه وعصا نخرها الدود .. وليست هذه هي القضيه فالدعايه عندهم تعني ممارسة أقصى درجات الوهم وشتى وسائل التدريس والتزييف.

والقضيه الأخطر عندما يحرمون أدواتهم على إرتكاب أفعال مخالفه للقانون .. وعندما تقوم أجهزة الأمن بحفظ النظام يتململون الاسطوانه المشروخه بمعزوفات تحويل كل خرق فاضح للنظام إلى ماده للمزايده السياسيه والتباكي الإعلامي ..

كل هذا وهم لا يتوقفون عن الإدعاء بأنهم من أنصار تطبيق القانون الذي يتهمونه صباح مساء بالغياب .. هل مثل هؤلاء جديرون بالحفاظ على بلد أو التباكي على القانون عندما يحضر وعندما يغيب ..؟

دعاية انتخابية أم فتاوى للعنف؟!

■ مرشح الإخوان المسلمين الذي فر
الإصلاح على حلفائه في «اللقاء المش
في مهرجانه الخطابي بشبوة ان «ا
الرئاسية والمحلية القادمة ستكون
الحق والباطل».. وهو بهذه اللغ
«الحق» كاملاً وحصره في ذاته بين
فهو «باطل».. لغة لاتستقيم م
والعقل والديمقراطية
والتنافس السلمي على
السلطة وتداولها
سلمياً.. وهي فوق ذلك
لغة متطرفة ودعوة
مبطنة للعنف لم
تستطع إخفاء فكر
جماعات التطرف
والتحريض عليه
بصورة أو
بأخرى.. ليست
دعاية ولكنها دعوة

«الإخوان» بيع وشراء ومكر

● يعرف «الإخوان المسلمين» كيف يمتهنون الناس ويجرعونهم مر الكأس.. ولديهم خبرات مشهودة في شراء الذمم وبيع الفتاوى المكدسة.. وبالأمس كانوا في نواحي مختلفة من مدينة إب يخاطبون الرعية بلغة البيع والشراء، والأمر بأنكر المنكرات وتحريم المعروف بين الناس.. فهم يلجأون في مواسم الانتخابات إلى إغراء وإغواء البسطاء بإشاعات تقول أن «الإصلاح سيقوم بتوزيع معونات رمضان قبل الانتخابات» وفي المقابل يحلفون الأيمان الكاذبة بأن هناك جرعة قادمة..

إنهم خبراء في جمع التبرعات من المواطنين والمصلين ومن ثم شراء الأصوات والذمم بأموال التبرعات، وخبراء في نصب المكائد والتحريض ضد الحكم والحكومة باختلاق الأزمات أو تخويف الناس بأساليب رخيصة وماكرة.

كذلك فعلوا في حضرموت الساحل حيث قام الإصلاحيون عقب مهرجان مرشح المشترك بتوزيع بعض المساعدات المالية والعينية بصورة دعائية فجة وراحوا يجمعون البطاقات الانتخابية للنساء مقابل بعض المواد الغذائية..

ما أرخص المتاجرة بالمعروف وإهانة ذوي الحاجة والفاقة.

صراعات الفن «الحلال»!

■ لأن «كل إناء بما فيه ينضح».. لم تجد جماعة الإخوان المسلمين أفضل للتعبير عن هواجسها وخيالاتها ومواهبها التشخيصية سوى استخدام الأبقار والحمير وسائر البهائم، في تعبير دقيق عن مكونات «أدبية» و«فنية» وخبرات متراكمة في هذا الباب.. الأشرطة الجديدة لمهرجي الإصلاح حفلت بالكثير من الأصوات والرسومات صورة «حمار» يرافقه «حمار» وبصورة أدمي (..)، والتي تضمنت أخيراً هذا هو الفن الحلال والغناء الحلال والغناء الثافه السخيف.. ولاتزال صرعات والجنون بالمجان.

خلال الأيام المقبلة إنجاز شبكة المياه والصرف الصحي بجامعة الإيمان

● تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. بالإسراع بتنفيذ مشاريع البنية التحتية لجامعة الإيمان تفقد وزير المياه والبيئة المهندس عبدالرحمن الإرياني مستوى التنفيذ لمشاريع المياه والصرف الصحي داخل الجامعة ووجه الشركات المنفذة بمضاعفة الأعمال ورفع وتيرة الإنجاز بحيث يتم الانتهاء من شبكة الصرف الصحي خلال الأسبوعين القادمين وربط شبكة الصرف الصحي للجامعة بالشبكة الرئيسية.

تستفيد منه ١٦٠ قرية وبكلفة إجمالية ٧٥٠ مليوناً

أبوراس يدشن العمل بمشروع كهرباء مديرية السياني

إب- فيصل مقبل

■ دشن الأخ صادق أمين أبوراس وزير الإدارة المحلية الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام العمل في كهرباء مديرية السياني وذلك بتوصيل التيار الكهربائي إلى محطة المديرية.

وفي تصريح لـ«الميثاق» أوضح المهندس مطهر عبدالقادر مدير مشاريع محطة التحويل ان عدد المستفيدين من هذا المشروع ١٢٠,٠٠٠ نسمة وان عدد المشتركين وصل إلى ٦,٠٠٠ وعدد القرى المستفيدة منه ١٦٠ قرية.

وان القدرة الحالية للمحطة هي MVA (٥) بتكلفة إجمالية قدرت بـ(٧٥٠) مليون ريال بتمويل حكومي..

رافق الأخ الوزير في زيارته هذه علي بن علي القيسي محافظ المحافظة ومحمد علي صالح عضو مجلس النواب في الدائرة (١٠٤).

مشروع الزراعة المطرية أواخر العام الجاري

■ يبدأ أواخر العام الجاري تنفيذ مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية في خمس محافظات هي: «صنعاء، المحويت، حجة، الحديدة، لحج»..

ويستهدف المشروع (٢٣) مديرية و«٢٤» ألف هكتار من مساحة الاراضي الزراعية المعتمدة على مياه الامطار..

وذكرت بلقيس عبدالستار مدير عام المشروع لـ«٢٦سبتمبر نت» ان الترتيبات النهائية جارية للبدء بتنفيذ المشروع.

مشيرة الى ان المشروع سينفذ على مراحل وخلال السنوات الست القادمة والذي يهدف الى تحسين انتاج البذور وانشاء جمعية الانتاج والبذور وتحسين التربة في الأراضي الزراعية المطرية وزيادة انتاج الثروة الحيوانية، وحماية المياه والتربة من التدهور.

بفضل إيمان القائد بالشعب واقتداره.. غدت المجالس المحلية حقيقة

حسن أحمد اللوزي

■ منذ بداية توليه لقيادة مسيرة الثورة المباركة وصنع التغيرات الجذرية في عمق المجتمع ووضع اللبنات الأولى الأساسية في بناء الدولة لم يتردد أبداً الأخ القائد الرمز علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في أن يتخذ القرارات الجريئة... والحاسمة نحو إقامة الإدارة المحلية والسير في طريق تفويض السلطات وتوزيعها حسب الاختصاصات والمسئوليات المتعلقة بها.. انطلاقاً من نقطة الصفر!!.. ولذلك حين عرضت عليه في عام ١٩٧٨م فكرة قيام المجالس البلدية كان من أشد المتحمسين لها كسبيل تطوير الأداء التنفيذي الخدمي والتنموي في المحافظات والخروج بها عن نطاق ما كان يعرف بمثلث صنعاء، تعز، الحديدة وكان لا يزال العمل التنموي والتخطيطي في تحريك حلقاته الأولى وشد يومها من أزر الوزير المختص الأستاذ أحمد المحني حينذاك لإقامة أول انتخابات عامة حرة ومباشرة لإقامة المجالس البلدية في المدن الرئيسية والتي تمت في ١٩٧٩/٦/٤م في وقت كان القلق على أشده من فكرة الديمقراطية.. بل وفكرة قيام سلطات شعبية أو دستورية عبر إرادة الناخبين.. ولكن الرئيس علي عبد الله صالح كان صاحب القرار الحاسم في خوض التجربة.. وبكل الشجاعة والثقة والأمل.. إيماناً منه بأن شعبنا اليمني قادرٌ مهما تكن الظروف على تحمل المسئولية وأداء ما يناط به من الواجبات.. ومهما يكن التقييم اليوم لتلك التجربة فإننا نتذكرها بل ونستدعيها حتماً لنقول بكل الشجاعة والصراحة بأنه لولا تلك الخطوة التي تلتها الخطوات المتتالية على كل الأصعدة بما في ذلك التجربة الديمقراطية عموماً بكل تفصيلاتها لمَا تحقق هذا النجاح العظيم الذي نراه اليوم ونعايشه بالنسبة لقيام السلطات المحلية المنتخبة في الوحدات الإدارية سواءً على نطاق المديريات والمحافظات حتى غدت اليوم حقيقة معاشة ولبنة دستورية قوية وراسخة في نظامنا الدستوري والسياسي والقانوني وبأن إيمان الأخ الرئيس القائد علي عبد الله صالح وثقته المطلقة بالشعب وتنامي وعيه بدوره وتوظيفه لإمكانياته... استطاعت أن تحرز نقلات تقدمية متصاعدة وخاصة في ظل الجمهورية اليمنية وتحصن نظامنا الدستوري المرموق بخيار الممارسة الديمقراطية وتأكيد ملكية الشعب لكافة السلطات داخل الدولة سواءً منها المركزية أو المحلية.. وكان توجيه الأخ الرئيس القائد المستمر وأثناء زياراته المتكررة للمحافظات وتقييمه عن قرب لأعمالها وإنجازاتها بإعطاء المجالس المحلية المزيد من الصلاحيات وتحرير أعمالها من القيود المالية والإدارية المركزية وإيمانه بحتمية الوصول إلى التطبيق الكامل للامركزية المالية والإدارية هو العنصر الجوهري في تحقيق كل ذلكم النجاح الذي تتسابق إليه المحافظات بل والمديريات.. وتبرز للعيان والمراقب عن كثب فعالية وعظمة المشاركة الشعبية في تحمل المسئولية وممارسة سلطة التوجيه والتنفيذ والحكم ومن خلال تفعيل إرادة المواطنين عبر الناخبين.. وهاهي تتنافس اليوم كل التنظيمات السياسية وفي مقدمتها مؤتمرنا الشعبي العام من أجل تعزيز الثقة واكتساب التأييد.. وأن تكون مناطاً باختيار مرشحيها.. وهو الجوهر في مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه.

ومن أجل ذلك أكد الأخ القائد الرمز علي عبد الله صالح في برنامجه الانتخابي على ربط المحور الأول فيه المتصل بالإدارة الحديثة التي تخدم المواطن وتعزز دولة المؤسسات بتعزيز اللامركزية وتفعيل دور السلطة المحلية «ومن خلال»:

١- تطوير قانون السلطة المحلية بما يكفل انتخاب محافظي المحافظات ومديري المديريات وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية مع تعديل القوانين النافذة ذات العلاقة التي تتعارض مع تحقيق مبدأ اللامركزية المالية والإدارية.

٢- استكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وتعزيز مواردها بما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين.

٣- إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي وفق أسس علمية واقتصادية واجتماعية ملائمة وتطوير التشريعات المنظمة لذلك.

٤- تقليص فجوة التنمية بين الريف والحضر.

وهي الرؤية الدقيقة الواضحة التي ترسم صورة التطوير العاجل المطلوب لمستقبل أفضل للمجالس المحلية وبكل التفصيلات التي احتوى عليها البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام الخاص بانتخابات المجالس المحلية.

حُمَّى الصراري

■ عبثاً حاول الصراري في موضوع مأزوم سطّره بعقلية خاوية وفي حالة من اللاوعي التي بات يعاني منها بفعل حمى الانتخابات، ويقينه المبكر بفشل مرشحه.

الصراري وبفعل هذه الحمى الخبيثة قادته هذرماتها وهذيانها إلى البحث اللامجدي عن ما اسماه باخفاقات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية خلال ٢٨ عاماً.

وكانت الحصيلة التي خلص إليها تتفق مع المقولة المعروفة «اللقية سود» وهي لقية ستظل حصيلة منطقية لكل بحث عبثي يقوم به وبعقلية مشلولة، عاجزة عن التفكير وفهم وإدراك الواقع ولو كان الصراري خارج دائرة اللاوعي التي يعيشها لكان استشعر مسؤولياته الوطنية والحزبية.. ووجدناه قد كرس جهده ووقته فيما هو اجدر وانفع لوطنه وحزبه.

وكنا وجدناه يبحث جاهداً في أسباب الاخفاقات العدّة التي لايتسع المقام هنا لسردها أو الإشارة إلى تداعياتها الدموية والخطيرة التي حفلت بها مسيرة حزبه إبان حكمه الشمولي ودفع بسببها شعبنا الكثير من إمكاناته وعلى حساب حاضره ومستقبله..

ثم نتساءل هنا أليس محاولة الصراري الهادفة إلى تشويه إنجازات واشراقات الآخر تمثل هروباً مفضوحاً من مسؤوليته الحزبية؟!

في الوقت الذي أصبح فيه حزبه في حاجة ماسة إلى وقفة صادقة تساعده على التخلص من موروثه الدموي الذي مازال يطارده حتى اليوم ويضفي على مواقفه سوداوية إزاء مختلف القضايا الوطنية وأصبح عاجزاً بسببها عن السير إلى الأمام.

وخلاصة إذا كانت حمى الانتخابات والمزايدة السياسية قد أحدثت ما أحدثته من نزيف حاد في مسؤولية الصراري الوطنية والحزبية وأصبح بسبب كل ما يكتبه ويعرض له ويحلله لايعدو كونه هذرمات تعجز من أن يصدقها طفل، وإزاء هذا الحال المزري الذي يعاني منه الصراري وأمثاله- ليس بوسعنا إلا أن نشفق عليه سائلين الله مده بالشفاء العاجل.

يحيى علي نوري